

النقود المتداولة في الدولة العثمانية

أ. محمد علي حسيني الحريزي

بدأ

العصر العثماني في مصر والشام في وقت يعرف عند المؤرخين بعصر النقود النحاسية حيث كانت فلوس النحاس هي النقد الرئيس الغالب في عصر المماليك الجراكسة حتى نسبت المبيعات وقيم الأعمال إلى تلك الفلوس وقدر الذهب نسبة إليها (الدينار الذهبي = ١٥٠ فلسا في القاهرة و ٣٠٠ فلس في الإسكندرية)^(١)

ويعلق الدكتور إبراهيم طرخان على نقود قانصوه الغوري بأنها أبخس المعاملات فكلها زغل وغش ونحاس ولا يحل صرفها في ملة من الملل^(٢). ونظرا لكثرة النحاس وطبقا لقانون (غريثام) - قانون المقريزي في الحقيقة - الذي يقول: «إن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من الأسواق فقد اكتنز الناس الذهب والفضة فسحبت من التداول مما أدى إلى تضخم الفلوس وارتفاع الأسعار والإضرار بالأفراد ذوي الدخل المحدود».

ولم يهتم العثمانيون بهذا الوضع النقدي السيئ بل اتخذ السلطان سليم الأول من شكل الفلوس النحاسية وما كتب عليها من الآيات سبياً في غزو مصر حيث استفتى الشيخ (علي الجمالي أفندي) مفتي الدولة العثمانية عن أمة نقشت على دراهمها ودنانيرها الآيات القرآنية وتداولها اليهود والنصارى الذين يسيئون إليها في خلوتهم فأجاز المفتي إساءة تلك الأمة - المماليك - وضاعة هذا الجواب لا يضاهاها إلا حماقة السؤال؛ فالنقود المصرية والشامية مازالت منذ تعريبها في العصر الأموي تحمل شهادة التوحيد وعدداً من الآيات القرآنية ولم ينكر ذلك أحد ممن يعتقد برأيه من الفقهاء، ولكن دولة المماليك أيدت فعلاً وظهرت النقود العثمانية التي تحمل ألقاب السلطان الفخرية بدلاً من الآيات القرآنية. وكانت مصر قد أوقفت ضرب نقودها قبيل الفتح العثماني، وفقدت نقود المماليك ثقتها العالمية وسط الفوضى السياسية والاقتصادية وانحسرت المعادن الثمينة التي امتصها الإفرنج^(٣).

ونشطت دور الضرب الإيطالية في إنتاجها البندقي والإفلوري وغيرهما من النقود التي انتشرت في مصر والشام أواخر العصر المملوكي. عندما فتح السلطان سليم الأول مصر والشام (٩٢٣هـ - /١٥١٦ - ١٥١٧م) ضرب العثمانيون نقوداً جديدة تحمل الألقاب الفخرية للسلطان العثماني (ضارب النصر - صاحب العز والنصر - سلطان التبرين - آسيا وأوربا - وخاقان البحرين - المتوسط والأسود).

ويعتقد بعض الباحثين أن أول نقود ضربها العثمانيون في مصر هي - الخيرية - المسكوكة الذهبية المنسوبة إلى (خاير بك) أول ولاية العثمانيين على مصر تلك النقود التي حرقها العامة تحريفاً بذيئاً كما ذكر الكرمللي الذي قال بأن الخيرية هي أول ما ضرب من النقد العثماني، ولكن السلطان سليماً ضرب نقوداً ذهبية سماها (سلطاني - أشرفي) وهو اسم ألفه المصريون منذ عهد برسبائي سلطان الجراكسة^(٤).

أما (خيرية) فقد أطلقت على نقد ذهبي تركي آخر ضربه العثمانيون في مصر خلال عصر السلطان محمود الثاني (١٢٢٣ - ١٢٣٥هـ - ١٨٠٨ - ١٨٣٩م) وسمي ذلك النقد باسم - خيرية - نسبة إلى تعبير (تنظيمات خيرية)^(٥).

وقد ضرب السلطان سليم الأول نقوداً ذهبية أشار إليها الجبرتي في أحداث ١١٤٦هـ - وسماها (زر محبوب) وقد أخطأ الكرمل بنسبته إلى محبوب أحد المماليك عام ٦٩٨هـ - ١٢٩٩م).

وظل هذا المحبوب متداولاً بديلاً للنقود المملوكة فتمه (محبوب سليمي) نسبة لسليم الأول و(محبوب مصطفاوي) نسبة لمصطفى الثاني ١١٠٦ - ١١١٥هـ ومحبوب محمودي نسبة لمحمود الثاني ١١٤٣هـ^(٦). واشتهرت الطغراء العثمانية بدلاً من الكتابة النسخية ويعد الذهب ذو الطرة - الطغراء - أشهر الأنواع تداولاً في العالم العربي وعرف بـ (العثمانلي) - (العصمانلي) لارتفاع عياره وجمال نقشه وكثيراً ما تزينت به النساء إلى فترة قريبة.

وكانت هناك بعض النقود الفضية المستخدمة إلى جانب - المحبوب - ومن النقود الفضية : البشلك - التمشلك - القرش.

ويشير الجبرتي إلى أن النقود العثمانية لم تبلغ كمية كافية لتغطية حاجات الناس ومبادلاتهم مما جعل الأسواق تستعين ببعض النقود الأوربية (البندقي والمجر من الذهب) والريال الفضي كالفرنسي والهولندي والنمساوي والإسباني وهي عملات فضية كبيرة الحجم عليها زخارف ونقوش مما جعل العامة يسمون كل واحد منها باسم خاص. فالريال الإسباني أو المغربي هو (أبو مدفع) نسبة للمدفع المنقوش على أحد وجهيه والريال النمساوي - أبو طيرة - لأنه يحمل رسم النسر وقد يسمى (أبو طاقة نسبة للشباك الصغير المرسوم عليه)^(٧).

والريال الهولندي هو الريال - أبو كلب - نسبة لصورة الأسد المرسومة على أحد وجهيه. وقد سجلت حجج الوقف العثمانية أساء هذه النقود بأسائها العامة عند أفراد الناس وهو ما أشار إليه الجبرتي، وذكر تلك الأسماء محمد مصطفى الذهبي في رسالته عن النقود ضمن كتاب الكرمل.

ويبدو مما ذكره ابن إياس في بدائع الزهور أن النقد العثماني اعتمد على نظام المعدنين الذهب والفضة، والتاجر الذي يرفض الفضة يحكم عليه بالشنق فالنظام النقدي يعتمد

على الذهب والفضة كما كان الأمر في العصر الأيوبي وكانت العلاقة بين الذهب والفضة بنسبة ١٥,٥ / ١^(٨).

ولكن النقود العثمانية بشكل عام كانت في غاية الغش والفساد، وعندما رفض العامة التعامل بالفضة المضروبة في اسطنبول لسرعة انكشافها وتغير لونها وظهور أعراض النحاس عليها ضربهم الانكشارية ونهبوا محالهم.

وكثيراً ما لجأ الولاة العثمانيون عند إرسال الخزنة السنوية إلى اسطنبول إلى تخفيض قيمة النقود المتداولة مما يسبب زيادة في عبء الضرائب على الناس وعندما أصيبت الدولة العثمانية بالعجز المالي لجأ السلطان إلى توزيع النحاس على الشعب بالقوة واستبدال النقود الذهبية به.

وقد تعرضت الثروات لإعادة توزيعها كلما انخفضت قيمة النقود أو تغيرت بتغيير صنج السكة العثمانية التي ترسل من اسطنبول إلى الضربخانة المصرية لسك النقود المصرية عليها.

نظام المعدنين:

اتبعت الدولة العثمانية نظام المعدنين - الذهب والفضة - عام ١٢٥٩ هـ / ١٨٤٤ م، وبموجب ذلك تم تداول العملات الذهبية والفضية جنباً إلى جنب، وحدد النظام النقدي سعراً قانونياً بين الذهب والفضة يعادل ١٦ / ١ فكل جنيه ذهبي يصرف بـ ١٦ جنيهاً فضياً وأصبح القرش هو وحدة النقد والنحاس، ولكن نجاح هذا النظام يتوقف على ثبات النسبة المذكورة وثبات القيمة السوقية - السلعية - للذهب والفضة وهذا يتطلب استقرار الكمية المنتجة من المعدنين ولكن اكتشاف مناجم جديدة للفضة عام ١٨٧٠ م أدى إلى تدهور شديد في سعر الفضة فضاع أهم شرط لنجاح نظام المعدنين، وهو استقرار النسبة القانونية لسعر التبادل^(٩).

وبدأت دول العالم في التراجع عن نظام المعدنين لاتباع نظام المعدن الواحد - نظام الذهب وقد ذكر بعض المؤرخين في حوادث عام ٩٢٦ هـ - ١٥٢٠ م أنه منذ أوائل العهد

العثماني صار البيع يبعين بيعاً بالذهب وبيعاً بالفضة . وكان الناس يجبرون على قبول هذا النظام النقدي قسراً فينادي المتادي (بالأ يرد أحد معاملة الفضة وكل من ردها شق بغير معاودة) مع أن هذه النقود الفضية التركية كانت في غاية الغش والفساد كلها نحاس فإذا باتت ليلة انكشف لونها وظهر لون النحاس على سبكيتها وتأخذها الإنكشارية وترميها على الباعة الذين لا يملكون إلا قبولها رغماً عنهم^(١٠).

نظام الذهب:

في عام (١٢٩٦هـ - ١٨٨٠م) اتبعت الدولة العثمانية نظام الذهب وصار الجنيه الذهبي هو وحدة النقد للدولة العثمانية وأصبح الجنيه يساوي ١٠٠ قرش ويزن الجنيه ٧,٢١٦ غرام عيار ٩١٦٥/١٠٠٠٠.

وكان القرش هو وحدة النقد العملية في التداول، وكان إلى جانب القرش الذهبي قرش آخر فضي رديء فكان الأفراد يكتزون القروش الذهبية ويتداولون القروش الفضية الرديئة، وكانت السلع تقوم على أساسها إلا أن كمية هذه القروش لم تحقق الكفاية في التداول مما اضطر الولايات العثمانية إلى استخدام خليط آخر من العملات المختلفة - تركية وأجنبية - وكان هناك سعر للاستبدال بين العملات المختلفة إلا أن هذا السعر كان دائم التغير مما يسبب فوضى نقدية خطيرة^(١١).

أنواع النقود العثمانية:

لقد ضرب العثمانيون الذهب في إسطنبول والقاهرة والإسكندرية وغيرها من حواضر الدولة ولكن الفوضى كانت السمة الأساسية لنظامهم النقدي بحيث يقول الدكتور عبد الرحمن فهمي إن ما لا يقل عن (٢٤) تعديلاً مختلفاً^(١٢) لتحديد قيمة العملة الذهبية والفضية والنحاسية صدرت في حكم أول السلاطين العثمانيين ولا هدف لهذه التعديلات إلا تأمين أكبر كمية من الربح لصالح الخزينة العثمانية لكسب الفرق بين قيمة النقود الإسمية والحقيقية وزيادة قيمة الضرائب وربما لجأ السلطان إلى توزيع النحاس على الناس وجباية الذهب بالقوة لتسديد التزامات الحروب الطويلة.

كانت النقود المتداولة في الدولة العثمانية ثلاثة أنواع:

١ - النقود الذهبية.

٢ - النقود الفضية.

ويوجد منها نقود ضربتها الدولة العثمانية ونقود أجنبية تداولها الناس لقلّة كمية النقود المعروضة.

٣ - الفلوس النحاسية.

أولاً: النقود الذهبية:

الدينار العثماني: (الليرة الذهبية) وهي موجودة منذ عهد السلاطين عبد المجيد

وعبد الحميد ومحمد رشاد وضربها من قبلهم باسم (زر محبوب) ومازال هذا الدينار أو الجنيه إلى عصرنا الحالي ووزنه (١,٥) مثقال ونصف - أي ما يعادل ٢٥,٧ غرام تقريبا، ويعادل هذا الدينار ١٠٠ قرش فضي من القروش الفضية العثمانية وعرف الدينار العثماني بالليرة العثمانية (العثمانية) وعرف إلى جانبها - ليرة الحصان الإنكليزية - وكانت تعادل (١١٠) قرش صاغ من القروش العثمانية، وهناك نقد ذهبي آخر فرنسي ويعرف بـ (البيستو) الفرنسي وتعاادل (٩٥) قرشا عثمانياً.

أما أجزاء وأضعاف هذه العملات الذهبية فكانت كما يلي:

اسم النقد	قيمه بالقروش الفضية العثمانية
خمسة عصمانلية	٥٠٠ قرش تركي - عثماني
خمسة إنكليزية	٥٥٠ قرشا تركيا - عثماني
خمسة فرنسية	٤٧٥ قرشا تركيا - عثماني
نصف عصمانلية	٥٠ قرشا تركيا - عثماني
نصف انكليزية	٥٥ قرشا تركيا - عثماني
نصف فرنسية	٤٧ قرشا تركيا - عثماني
ربع عصمانلية	٢٥ قرشا تركيا - عثماني
غازية قديمة	٣٠ قرشا تركيا - عثماني

غازية جديدة ٢٠ قرشا تركيا - عثماني

محبوب سليمي ٢٠ قرشا تركيا - عثماني

جهادي ٩٥ قرشا تركيا - عثماني

نصف جهادي ٥٠ قرشا تركيا - عثماني

فندقلي ١٥ قرشا تركيا - عثماني

ومن أهم النقود الذهبية المتداولة :

زر محبوب : نقد ذهبي عثماني ضرب في عهد مصطفى الثاني (١١٠٦ - ١١١٥ هـ -)
يوزن أربعين حبة أي (٦, ٢) غرام وهو امتداد للنقود الذهبية المملوكية يتميز بالطغراء
العثمانية ، والحافة المشرشرة على أطرافه تشبه الجنزير ولذلك سمي أحيانا الطرلي - الجنزري
- وزر لفظ فارسي بمعنى الذهب فمعناه الذهب المحبوب وحدد سعره بمائتي نصف
فضة (١٣).

وقد أنقص السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩ م) وزنه إلى ١, ٦٢ غرام وبقي في
التداول حتى ضربت المجيدية الكبيرة عام ١٢٦٠ هـ - ١٨٤٤ م فعاد الزر محبوب حليًا
للنساء . وكان عيار هذا النقد (زر محبوب) ١٦ قيراطا وكسر (١٤).

ولهذا المحبوب أنواع منها السليمي والمصطفاوي والمحمودي والعدلية وغيرها .

فندقلي - فندقلي :

نقد ذهبي تركي يختلف عن البندقلي المنسوب للبندقية الإيطالية وإنما أخذ هذا الاسم
استنادا إلى زخرفة الحبيبات التي تشبه البندق في أطراف هذا النقد وذكر إسماعيل غالب
(تقويم مسكوكات عثمانية ص ٢٧٤) أن الفندقلي ضرب أول مرة في عهد السلطان سليم
الثالث (١٢٠٣ - ١٢٢٢ هـ - / ١٧٨٨ - ١٨٠٧ م) وربما قبل ذلك ثم ألغي لأن
السلطين العثمانيين كانوا يلغون نقود من سبقهم فتجد هناك ما يعرف بفندقلي قديم
وفندقلي جديد .

وقد صار سعر الفندقلي عام (١١٤٨ هـ - ١٧٣٦ م) ثلاثمائة نصف فضة بعد أن كان
١٤٦ نصف فضة وأشار الجبرتي إلى أن سعره ١٧ قرشا أي ما يعادل ٦٨٠ نصف فضة عام
١٢٣٥ هـ - أكتوبر ١٨٢٠ م .

كما تداول الناس نقوداً ذهبية أجنبية من أشهرها البندقي والمجر الآتي ذكرهما .

البندقي :

نقد ذهبي عال من عيار ٢٤ قيراطا ينسب إلى مدينة البندقية الإيطالية التي بدأت في ضربه حوالي عام ١٢٥٢م بعد أن فقدت نقود المالك سمعتها العالمية لعدم نقشها والتلاعب في عيارها مما جعل الأنظار تتجه إلى البندقي والدوكات التي تحدثنا عنها في العصر المملوكي . وقد سميت هذه النقود (المشخصة) لما رسم عليها من صور الدوق والقديسين وانتشرت في مصر خاصة أوائل القرن التاسع الهجري^(١٥) . وذكر الجبرتي في أحداث (١١٣٥هـ / ١٧٢٣م) أن أكابر الناس كانوا يزينون طواقي أبنائهم بالبندقي ووصل سعره عام (١٢٢٢هـ / ١٧٠٧م) إلى ٤٢٠ نصف فضة بمقتضى تحسين المعاملة بعد أن وصل سعره إلى ٤٤٠ نصف فضة ، وبإقبال الناس على البندقي اختفى من الأسواق أمام العملات الرديئة فصار سعره عام (١٢٣٣هـ - ١٨١٧م) ٩٠٠ نصف فضة ولم ينزل عن ٨٨٠ نصف فضة بأي حال^(١٦) .

المجر - مجر :

نقد ذهبي ذكره الجبرتي في حوادث ذي الحجة عام (١٢١٧هـ - أبريل ١٨٠٣م) فأشار إلى أنه من النقود الأجنبية الذهبية التي كان من الصعب صرفها بالأنصاف العديدة فيدور الإنسان بالريال أو المحبوب أو المجر وهو في يده طول النهار فلا يجد مصارفته وقد ارتفع سعر صرفه في عهد محمد علي لأنه كان يفضل هذا النقد في دفع أثان بضائعه فقد كان صرف المجر عام (١٢٣١هـ / ١٨١٦م) ٧٢٠ نصف فضة ارتفع بعد أقل من سنتين إلى ٨٠٠ نصف فضة ، واستمر على هذا السعر حتى عام (١٢٣٦هـ / ١٨٢١م) آخر عام سجل فيه الجبرتي أحداث مصر في كتابه عجائب الآثار .

ثانياً : النقود الفضية العثمانية :

تداول الناس في العهد العثماني عددا كبيرا من النقود المتعددة المضروبة داخل الدولة العثمانية والمضروبة خارجها من الإصدارات الفضية في فرنسا وأسبانيا وهولندا وغيرها .

وبدءًا لا بد للقارئ أن يعرف أن كلمة - الريال - والمجيدي - هي العملة الفضية الأساسية التي ضربتها الدولة العثمانية ، ولهذا فلا بد من التعرف أولاً على كلمة الريال .

الريال :

اللفظ مقتبس من معنى (ملكي) Royal وكان الإسبان أول من تداولوا هذا النقد في الأسواق التجارية وقد أطلق الريال على عدة نقود متداولة في البلاد العربية وكلها نقود فضية كبيرة (فرنسية - إسبانية - هولندية - ألمانية - نمساوية) فقد سمي الريال النمساوي - التالير - الذي ضربته ماري تريزا عام ١٧٥١م وسمي في مصر بالريال أبي طاقة نسبة للنافذة أو الطاقة المرسومة على صدر النسر المصور على أحد وجهي الريال .

أما الريال الهولندي فعرف باسم (الريال أبو كلب) :
وسمي الريال الإسباني - الريال أبا مدفع أو الريال المغربي كما يسميه الجبرتي لارتباطه بالتجار المغاربة الذين يجلبونه معهم من شمال أفريقيا .

وقد اختلفت أسعار هذه الريالات في أقطار الدولة العثمانية وتعرض الريال الفرنسي إلى مضاربات خطيرة عند اضطراب قيمته بين مصر والشام ليعاد سبكه من جديد حيث يحتوي على نسبة عالية من الفضة . فيذكر الجبرتي أن هذا الريال صرف عام (١٢٠٣هـ - ١٧٨٩م) بمائة ونصف فضة حتى وصل عام (١٢٣١هـ - ١٨١٦م) إلى ٣٦٠ نصفاً للريال الواحد رغم التشدد في معاقبة المتزايدين عليه إلى درجة الشنق على باب زويلة^(١٧) .

وإذا أطلق الريال العثماني فيقصد به المجيدي سواء ضرب في عهد عبد المجيد أو من جاء بعده من السلاطين العثمانيين .

المجيدي :

أكبر قطعة فضية من أجزاء الدينار العثماني فالمجيدي يساوي ٢٠ قرشاً فضياً وزناً وقيمة أي كل خمس مجيديات بدينار ذهبي .

والمجيدي نسبة إلى السلطان عبد المجيد الذي عاش في الفترة (١٨٢٣م - ١٨٦١م) وولي الحكم العثماني منذ عام ١٨٣٩م إلى وفاته^(١٨) .

وكان للمجيدي أجزاء (نصف مجيدي = ١٠ عشرة قروش ، وربع المجيدي وقيمته خمسة قروش . وهذا الربع مجيدي عرف في الأردن بالوزري وفي سورية عرف بالزهراوي)^(١٩) .
والريال المجيدي = ٢٠ قرشا صاغا = ٨٠٠ بارة .
ونصف المجيدي = ١٠ قروش صاغ = ٤٠٠ بارة .
وربع المجيدي = ٥ قروش صاغ = ٢٠٠ بارة^(٢٠) .
وتسهيلا للتداول ضربت الدولة العثمانية القرش الذي هو ٢٠ / ١ من المجيدي الذي عرف بالبرغوث .

برغوث :

ضربت الحكومة العثمانية في أواسط المائة الثالثة عشرة للهجرة قطعة صغيرة من الفضة قيمتها (قرش صاغ) فسمي بالتركية (برغروش) أي قرش واحد فصحفت الكلمة عند عوام الشام وقالوا (برغوث) باسم تلك الروبية الصغيرة ثم ظهرت بعد سنوات قطعة فضية أكبر من الأولى ذات قرشين فساها العوام (برغوث كبير) فصار عندهم برغوث كبير وبرغوث صغير^(٢١) .

وحديثنا عن البرغوث يستلزم الحديث عن القرش :

القرش :

كلمة ألمانية وهو العملة الفضية الأساس في النقود العثمانية حيث يشكل القرش قطعة فضية مسكوكة صغيرة تعادل ١ / ١٠٠ من الدينار الذهبي ، وقد ضرب القرش أول مرة في عهد سليمان الثاني (١١٨٧هـ - ١٦٩٠م) كما ضرب هذا القرش الواحد - المفرد - قيمته خمسة أنصاف كما ضرب المجوز وقيمته عشرة أنصاف واستمر ضرب القرش في مصر في عهد الحملة الفرنسية وسمي القرش الرومي أو التركي وقيمته أربعون نصف فضة أو أربعين بارة^(٢٢) .

وهذا القرش هو القرش صاغ الذي يعادل أربعين بارة أما القرش الراجح فهو ربع القرش

الصاغ ويعادل القرش الرائج ١٠ بارات (٢٣).
وهذا القرش الرائج (١٠) بارة كان يسمى مثليك - ويضرب من النيكل والنحاس .

القرشان :

قطعة فضية مسكوكة تعادل مثلي القرش السابق وزنا وقيمة فكل خمسين منها تساوي ديناراً عثمانياً ذهبياً وقطعة القرشين - البرغوث الكبير - عرفها أهل دمشق بـ (أبو المائة) لأنها عندما غلت القروش الفضية صارت هذه القطعة تعادل مائة مصرية كما صار سعر البرغوث الصغير (القرش الواحد) يعادل سبعين مصرية (٢٤).

ثالثاً - النقود النحاسية والبرونزية العثمانية :

يمكننا اعتبار (البارة) الجزء الأصغر في النقود العثمانية المساعدة المضروبة من النحاس والنيكل لتسهيل عملية التبادل فلا بد من التعرف عليها قبل الحديث عن النقود النحاسية العثمانية .

بارة :

قال الكرملي بعد رجوعه إلى محيط المحيط - للبيستاني - مادة - ب ار - قطعة من المعاملة تساوي تسعة جدد أو خمس ثمن القرش وتعرف بـ (المصرية) معرب بارة بالفارسية ومعناها قطعة ، وجمعها - بارات - وقد وهم الكرملي بقوله (إن عشر بارات تساوي قرشاً صاغاً) وهذا غير صحيح لأن كل أربعين بارة تساوي قرشاً صاغاً وكل عشر بارات تساوي قرشاً رائجاً وكل أربعة قروش رائجة تساوي قرشاً صاغاً . ولذا نجد أكثر ما ضرب من البارات من فئة (٤٠ بارة) التي تسمى قرشاً واحداً وهو جزء من مائة قرش من الليرة العثمانية الذهبية .

والنقد ذو البارة الواحدة نقد نحاس ضرب في إسطنبول مصر في عهد السلطان عبد المجيد وعبد العزيز كما ذكر إسماعيل غالب الذي قال في تقويم مسكوكات عثمانية نقلا

عن الرحالة (تافرينه) الذي ذكر نقداً يحمل اسم بارة عام (١٠٤١هـ / ١٦٣١م) ولم يذكر جودت باشا أول تاريخ ضرب (البارة) في النقد العثماني، وجاء في (معلمة الإسلام) أن البارة نقد تركي ظهر في أواخر الثلث الأول من القرن السابع عشر الميلادي. وأنه من الفضة وكانت قيمته أربع أفجات، وقد ورد اسم البارة في نسخة كتاب من والي بغداد إلى السلطان حوالي عام ١٥٨٣م يشكو فيه ظمأ أهل النجف الذين يشربون قرية الماء للشرب بخمس أو ست بارات. كما ذكر ذلك في مخطوطة كتاب (دستور الإنشاء) لصاري عبد الله (٢٥).

ومن العملات النحاسية التي تعد من أضعاف البارة نجد التقود التالية:

١ - بيشلك - لفظ تركي يعني - أبا الخمسة - حيث (بيش) تعني خمسة (ولك) في التركية تساوي ياء النسبة بالعربية، وكان هذا اللفظ يدل على نقد فضي يعادل خمسة قروش صاغ، أو عشرين قرشاً رائجاً.

القرش صاغ = ٤٠ بارة = ٤ قروش رائجة.

القرش الرائج = ١٠ بارات.

ولم يجر في الاستعمال وصف القرش بـ (صاغ ورائج) إلا بعد ضرب الليرة العثمانية الذهبية فعبروا بالقرش الصاغ عن جزء تلك الليرة وهو ١/١٠٠ منها وبين القرش الرائج. وهناك بيشلك لا علاقة له بالعملة الفضية ولعله هو الجديده وقيمه (١٠٠) بارة ظهر للتعامل عام ١٨٧٦م وكسد نهائياً عام ١٩١٨م وله نصف بيشلك يعادل (٥٠ بارة) تداوله الناس في الفترة نفسها (٢٦).

٢ - متليك (نحاس - نيكل) وقيمه (١٠ بارات) تداوله الناس في الفترة بين ١٨٧٦ - ١٩١٦م وظهر متليك النيكل عام ١٩٠٨م.

٣ - متليكان ونصف - (٢٥ بارة) - (١٨٧٦ - ١٩١٦م).

٤ - نصف متليك (٥ بارات) (١٩٠٨ - ١٩١٨م) وهذا النصف متليك ظهر له عدة أسماء في فترات التاريخ فتجد من أسمائه:

(كبك) نقد فلسطيني يعادل ٥ بارات (مصرية = ٥ بارات) (ديوانه نقد فلسطيني أردني يساوي ٥ بارات) (عجر فلسطيني ٥ بارات) (عربيط نقد فلسطيني ويساوي خمس بارات)

(سحتوت - فلسطيني سوري أردني يساوي ٥ بارات) .

ولصلة البارة بالأقجة وهي نقد عثماني قديم فلا بد من معرفة هذه الأقجة .

أقجة :

تغير شكل هذا النقد وقيمته عبر التاريخ العثماني فقد استخدم على أنه نقد حسابي يعبر عن أصغر وحدات النقود العثمانية في ميزانيات الدولة العثمانية عام ٩٢٣ - ٩٣٤ هـ - ١٥٢٧ م ولكنها كانت قبل ذلك نقداً متداولاً تعرض لعدة تغييرات جوهرية في قيمته وشكله (٢٧) .

فالأقجة نقد فضي كتبها الجبرتي والمصريون (أخشا) (أقشا) وتعني اللفظة التركية بجيمها الفارسية النقد المائل إلى البياض بسبب لون الفضة فيه ، وقد ضربت أول مرة في عهد السلطان (أورخان) العثماني (٧٢٦ - ٧٦١ هـ) ووزنها ٦١٨ ، ٤ غرام وتغير وزنها كثيراً في السنوات التالية ، ويذكر إسماعيل غالب في كتابه (تقويم مسكوكات عثمانية ص ٣١٣ - ٣١٤) أن (الأقشا) توقف ضربها بعد عام (١٢٣٤ هـ - ١٨١٨ م) في السنة الثانية لجلوس السلطان محمود الثاني لتصبح نقداً حسابياً لا وجود له بعد تدهور قيمتها فقد ذكر الجبرتي في سنة (١١٤٨ هـ - ١٧٣٦ م) ثارت القاهرة في وجه (باكير باشا) بسبب فساد العملة وتحدد سعر الأقشا بستة عشر فلساً نحاسياً جديداً (٢٨) . وقد سماها العرب فيما بعد (المقطعة) لوجودها قطعاً صغيرة (٢٩) . وتعد هذه الوحدة النقدية أصغر وحدات النقد الفضي العثماني .

ويبلغ وزن - الأقجة - كما ذكر إسماعيل غالب - خمسة قراريط وثلاث حبات أي ربع مثقال ، وبحساب الغرامات اليوم - أربعة غرامات و ٦١٨ مليغرام (٣٠) .

وقد وجد في وثيقة حكومية مؤرخة عام ١٢٨٢ هـ (١٣ من أيلول ١٨٦٦ م) أن كل ثلاث أقجات تساوي بارة واحدة وكل ٤٠ بارة تساوي قرشا واحدا وكل مائة قرش تساوي ليرة عثمانية ذهبية ، وعلى ذلك تكون الأقجة جزءاً واحداً من ١٢٠ ألف جزء من هذه الليرة (٣١) .

وهناك مصطلح نقدي آخر له صلة بالبارة وهو ما يعرف بـ (فضة) أو نصف الفضة (٣١) .

فضة (نصف فضة):

ترجع أقدم إشارة إلى (نصف الفضة) إلى عام ١٥٨٣م حيث ضرب أولا بقيمة أربع أقباج ثم اختلف مركز الأقبجة بوصفها وحدة نقدية صغيرة إلى أن صار (نصف الفضة) يساوي ١ - ٤٠ من القرش بوزن قدره ست عشرة قمحة أي ١١, ١ غرام ثم انخفض وزنها إلى نصف ذلك في القرن التاسع عشر الميلادي، وانخفض مقدار الفضة فيها، وفي نظام العملة المجيدي الذي طرح عام ١٨٤٤م صارت الفضة قطعة نحاسية صغيرة اسمها (بارة) وتسمى في عصر الجبرتي (نصف فضة)، وأدت دورا جيدا في تحقيق مرونة العمليات التجارية ثم امتصت من الأسواق في مصر لتباع في الشام بسعر أغل مما أدى إلى صعوبة بالغة في صرف القرش ثم تلاشت أنصاف الفضة هذه لتصبح نقدا حاسيا لا وجود له في الواقع، ولكن المتعارف عليه أن القرش يساوي (أربعين نصف فضة) أو أربعين بارة^(٣٢).

مما يدل على أن (نصف الفضة) هذا هو ما يسميه ابن عابدين في رسالته (مصرية) حيث يعادل القرش الفضي في كتب ابن عابدين أربعين مصرية.

وقد قال الكرمللي عن المصرية، إنها قطعة نقد نحاسية كل عشرة منها تعادل قرشا صاعا واحدا ثم اختلفت قيمته باختلاف البلدان والأزمان ثم ضربت من الفضة وكان سعرها (١٢٨٢هـ - ١٨٦٥م) ما يساوي ثمانية قروش و ٣٢ نصفًا.

وأشار الجبرتي إلى نقد اسمه (المرادي) في أحداث (١١٤٨هـ - ١٧٣٦م) حدد سعره بإثني عشر جديدا والجديد عمله نحاسية أصغر من نصف الفضة يدعى - الفلوس - الفلوسي - وكان نصف الفضة يعادل عشرة أو اثني عشر من الفلوس الجديدة المختومة أو عشرين إذا كانت صغيرة غير مختومة يقال لها (السحاة) مما يدل على أن المرادي حل محل النصف فضة ويساويه في القيمة من الجدد المختومة^(٣٣).

إن (أنصاف الفضة) كانت في الأصل نقودا مساعدة للنقود الرئيسة من الذهب والفضة كالزهر محبوب والبندقي والريالات والقروش لإتمام الصفقة التجارية وتسهيل عمليات التبادل الضئيلة القيمة. ولكن أنصاف الفضة أصبحت عام (١٢١٧هـ - ١٨٠٣م) نقودا ذات قيمة معدنية تفوق قيمتها الاسمية التي حددتها الدولة، وخاصة في أسواق الشام مما

دفع الناس إلى امتصاصها واكتنازها من الأسواق والمتاجرة فيها مما أحدث بلبلة وفوضى في عالم التبادل.

وقام جنود الإنكشارية بابتزاز الناس وإجبار الصيارفة على دفع ما لديهم من هذه الأنصاف العددية، (غصبا وسلبا شاء الناس أم أبوا، ذلك وتجمع هذه الأنصاف وترسل إلى الشام لتباع بسعر أغلى مما حل الصيارفة على إخفائها ولقي الناس حرجا شديدا حيث لا يستطيعون صرف البندقي والمحسوب الذي هو في الحقيقة ناقص الوزن بعد أن قرض الإنكشارية ربه تقريبا وتكون المصارفة عندها عملية خاسرة بكل المقاييس^(٢٤)).

فالصيرفي يدفع سلعة مرغوبة (الأنصاف) ويأخذ ذهباً ناقص الوزن ولا يستطيع الاعتراض بحرف على العسكر.

واستمر محمد علي في مصر في المضاربة على الريال الفرنسي الفضي يجمعه من الأسواق والصيارفة لإعادة سبكها في الضربخانة المصرية، وإضافة ثلاثة أمثالها من النحاس لطباعة القروش الزائفة وهو ما كان يصنعه المماليك الجراكسة بل وصل الأمر إلى إنقاص وزن كل أنواع العملة والمضاربة والربح الفاحش بواسطة التلاعب بأسعارها بين فترة وأخرى.

فمثلا حدث عام (١٢٣٥ هـ - ١٨٢٠ م) أن أمر محمد علي بمصر أن يصرف (ريال الفرنسية) بسعر ٤٨٠ نصف فضة بعد أن كان بثلاثمائة والفندقي الإسلامي بسبعة عشر قرشا مع أنه كان يصرف في إسطنبول بأحد عشر قرشا أي ما يعادل ٤٤٠ نصف فضة.

ولما اتعدمت الأنصاف من التداول أصبح البيشلك هو ثمن القرش أي خمسة أنصاف فضة أصغر وحدات النقود وصارت الأنصاف نقودا حسابية لا وجود لها وإنما تستعمل وحدة قياس قيم السلع وهو أمر معروف في عالم النقود فكم استخدمت الدول وحدات قياس نقدية لا وجود لها في الحقيقة في سوق التداول (وحدة السحب الخاصة في البنك الدولي الدينار الإسلامي في البنك الإسلامي) وهذا العمل في جوهره إنما هو تخفيض لقيمة العملة حيث صار (البيشلك) خمسة أنصاف الفضة تقوم بمقام نصف الفضة الواحد الذي هو بمثابة ١/٤٠ من القرش.

العرف يحدد نوع القروش :

كان الناس في زمن ابن عابدين قد تعارفوا أن يشتري الرجل بالقروش فيقول اشترت بمائة قرش مثلاً ويريد بيان مقدار الثمن لا يبان نوعه لأن القرش والريال - وهما من الفضة - وكذلك الذهب لكل منها أنواع مختلفة في المالية فنوع منها بقرش وآخر بقرشين وثالث بأكثر أو أقل لكنهم يتعارفون أن القرش الفضي يعادل (٤٠) مصرية .

لكن القرش في عهد ابن عابدين ارتفع سعره فصار بسبعين مصرية ، وثبت عرف الناس على صرفه بأربعين مصرية .

فإذا اشترى بمائة قرش دفع الثمن من أي الأنواع الرائجة المختلفة المألوبة من الذهب أو الفضة أو ما يساويها من بقية الأنواع ، وهكذا شاع في عرف التجار فلا يفهمون من تحديد المبلغ سوى بيان المقدار دون النوع فصار عرفاً قولياً يخص مرادهم والعرف القولي حجة عند الختفية (٣٥) .

وهذا العرف هو ما حمل ابن عابدين على تأليف رسالته (تنبيه الرقود) وانتهى إلى حل عادل بالصلح على المتوسط من العملات التي تغيرت قيمتها كما ستراه مفصلاً في رسالته في الصفحات القادمة .

خلاصة النقود العثمانية :

لقد كانت وحدة التعامل الذهبية في الدولة العثمانية هي ما كان يعرف بالسلطاني (دينار ذهبي - جنيه - ليرة) ، ومهما تعددت هذه الأسماء فهي ذات مدلول واحد ، ولكن انتشر اسم السلطاني أولاً لقربه من العصر المملوكي ، وبعد القرن الخامس عشر الميلادي شاعت التسميات الأخرى .

وكانت وحدة النقد الفضية في الدولة العثمانية (الأقجة) وقد أشارت لها سجلات المحاكم الشرعية باسم العثمانية والأسرية أو الشاهية وكان الدينار السلطاني (في نهاية العقد الأخير من القرن العاشر الهجري / ربع القرن السادس عشر الميلادي يعادل ثمانى شاهيات فضية (٣٦) . وربما وصل الصرف إلى إحدى عشرة شاهية فضية وهي مع ذلك

نسبة متقاربة إذا ما قورنت بنسبة الفضة إلى الذهب في أوروبا وأمريكا حيث انهارت الفضة إلى أكثر من ٢٠ / ١ من الذهب قياساً على السعر العثماني . وهذه (الأقجة - العثمانية - الأسدية - الشاهية) هي المعروفة بالقرش الفضي في القرن العاشر والحادي عشر . وبشكل عام يمكننا تلخيص النقود العثمانية بعد الإصلاح المجيدي الذي وصلنا من القرن التاسع كما يلي :

- ١ - الدينار (الجنيه - الليرة) - الذهبية العثمانية = ١٠٠ قرش فضي = ٥ مجديات .
 - ٢ - الريال الفضي العثماني (المجدي) = ٢٠ قرشاً فضياً .
 - ٣ - نصف المجيدي = ١٠ قروش فضية .
 - ٤ - (البرغوث) القرش الفضي = ٢٠ / ١ من المجيدي .
 - ٥ - البرغوث الكبير (قرشان ٢ / ٢٠ من المجيدي .
 - ٦ - النقود النحاسية وأجزاؤها :
 - أ - القرش الصاغ = ٤٠ بارة = ٤ قروش رائجة .
 - ب - القرش الرائج = ١٠ بارات = متليك .
 - ج - بيشلك = ٥٠ بارة .
 - د - متليكان ونصف = ٢٥ بارة .
 - هـ - متليك = ١٠ بارة .
 - و - نصف متليك = ٥ بارات .
- وبذلك يمكننا اكتساب تصور عام للنقود المتداولة في العصر العثماني .

الطغراء على النقود العثمانية :

الطغراء - لفظ عثماني تركي سلجوقي - تعني الرمز أو العلامة اتخذها ملك السلجقة ثم السلطان العثماني ثم صارت مع الزمن شعاراً للدولة العثمانية يختم بها السلطان ويوقع على الأوامر العالية والمراسيم الهمايونية وحجج الأملاك والسكّة والنصب التذكارية وجوازات السفر وطوابع البريد .

ولفظ الطغراء مرادف للفظ (نیشان) بمعنى العلامة وجمعها العربي النياشين، ويرادفها بالعربية التوقيع الذي تحتم به القرماتات ويسمى عند الأتراك (علامت) وقد استعمل اللفظ بالعربية - طغر - أي مهر بالطغرى ومهما حاولت اللغة إيجاد أصل للكلمة فلا بد في النهاية من عودتها لأصلها التركي بلفظه الأوغزي (تغراغ) الذي يدل على : **الشمعة** **بذات**

١ - طابع الملك الأوغزي وتوقيعه . **سليمان** (١٤٠١ - ١٤٥٢) وله **سبعة** **بذات**

٢- الجواد المعار للجيش أثناء الاستعراضات والحروب فيمهر بالعلامة الملكية .
والتركية الدارجة تحذف الحرف الأخير (طغرا) وينسب عاملها إليها - الطغراني - وقد
استخدمت الدولة المملوكية . طغراء خاصة استعاروا مفهومها من السلاجقة وكان المسؤول
عنها عند المماليك - أمير الطبلخانة - مقدم الملوك .

وأقدم ما عرف من طغراء النقود العثمانية هي سكة الأمير سليمان (١٤٠٣ - ١٤١٦م) حيث كتبت على شكل طائر خرافي كان شارة أو (طوطيا) للخاقان الأوغزي أو على شكل فارس ينهب الأرض نهبا، ولكن الصحيح أنها زخرفة خطية لا أكثر. وقد عرف العصر العثماني وظيفة (النيشانجي) الذي يختم الدفتردارات بالطغراء وهو من أكبر خمسة موظفين في القصر السلطاني ويعرف بمفتي القانون تمييزا له من شيخ الإسلام مفتي المذهب الحنفي (٣٧).

بدايات النقد الورقي في الدولة العثمانية: ⁽¹¹⁾ أمده كثر له في نقد الدولة

لقد كانت الدولة العثمانية في بداية عصرها من أغنى الدول في العالم فقد بلغت واردات الدولة في عهد السلطان سليم الأول (١٥٠٨م) ما يعادل (٣, ١٣٠, ٠٠٠) دوكة من عملة وبلغت الواردات عام ١٥٥٣م (١٥ مليون دوكة) بعد تمدها بالفتوح العسكرية في الشرق والغرب (٣٨).

وفي أوائل القرن العاشر الهجري تعرضت الدولة العثمانية إلى التضخم المتصاعد الواقع من أوروبا اثر تدفق سبائك الذهب الأمريكي إلى أوروبا في عصر النهضة ، وكانت النسبة بين الفضة والذهب داخل المملكة العثمانية أدنى منها في الغرب مما حمل المضاربين الأوروبيين -

الصيارفة اليهود - على المضاربة بالفضة العثمانية وتهريبها خارج البلاد لاستبدال الذهب بها وبأرباح عالية .

وحاولت الدولة العثمانية مجابهة ذلك بتخفيض قيمة الجديد بدل القرش التركي القديم ذي الفضة العالية ، ولكن هذا الإجراء لم يحقق المطلوب لا سيما وقد هبطت واردات الخزينة بمقدار النصف عام (١٥٧٤ - ١٥٩١ م) وأصبحت الموازنات السنوية بعجز دائم وعميق مع استمرار الحروب ضد النمسا وفارس . مما كان سببا في الضغوط المالية على مجموع السكان داخل الدولة العثمانية^(٣٩) .

في مطلع عام ١٨٣٠ م - أصدر السلطان محمود الثاني أوراقا مالية بقيمة الحروب وسميت تلك الأوراق قوائم - جمع قائمة - ثم أصدرت أوراقا أخرى وألغيت عنها الفائدة . ولما تسوأ السلطان عبد المجيد التخت العثماني سعى في جمع تلك الأوراق النقدية التي كانت عائقاً اقتصاديا كبيرا وعقد قرضاً لتلك الغاية ١٨٥٥ م ولكن حرب القرم ونفقاتها استنزفت القرض وأوقعت الخزينة في ارتباك عظيم ، وحاول ثانية في قرض جديد لدى إنكلترا وفرنسا ففشل مما اضطره لإصدار قوائم جديدة بقيمة (مليار و ٢٠٠ مليون قرش عثماني) لسد عجز الموازنة^(٤٠) .

ويظهر النقد الورقي وتداوله وانزلاق الدولة في هاوية الاقتراض سقطت في حفرة الأفاعي وفي قبضة أصحاب المصارف الماليين ، واستمرت على هذه الحال حتى استنزفها أعداؤها وتركوها جثة هامدة^(٤١) . فمئذ بدأت الدولة في الاقتراض صار الصيارفة الكبار يعينون مراقباً ماليا على حسابات الدولة وأنشئ في الدولة إدارة الديون العمومية التي بلغت مليارا ونصف المليار من الفرنكات الفرنسية في بعض الفترات .

صدر النقد الورقي :

صدر النقد الورقي في ١٤ نيسان ١٨٦١ م وجعل التعامل به إجباريا عدا دور المكوس والجمارك التي لها حق رفضها ، ورصدت قيمة هذه الأوراق لسد القوائم . النقدية السابقة وسد عجز عام ١٨٦١ م ، وحملت بعض الأوراق الصادرة عدم صلاحيتها للتعامل إلا

بحلول شهر آذار مارس ١٨٦٢م وقد وزعت على الأهالي لاستخدامها فيما بعد بتاريخها المحدد وقبض عوضها منهم نقود ذهب وفضة، ولم تحقق الحكومة غايتها من هذا الإصدار فرفع الصدر الأعظم فؤاد باشا في السادس من كانون الثاني ١٨٦٢م تقريراً إلى السلطان عبد العزيز ذم فيه التعامل بالقائمة لصعوبة التعامل بها في عالم التجارة وأنه لا يلجأ إليها إلا عند الضرورة القصوى فاستجاب السلطان وأصدر إرادة في ١٧ من حزيران بجمع هذه القوائم ولا سيما بعد أن رأى الهبوط العظيم في أسعارها، فالليرة الذهبية كانت تساوي (٣٥٠) قرشاً من قروش القائمة وعقد السلطان قرضاً بثمانية ملايين ليرة إنكليزية لتسديد قيمة القوائم وإلغائها^(٤٢).

١٨٦٢م - نقود عثمانية متداولة في مصر



١٨٦٢م - نقود عثمانية متداولة في مصر



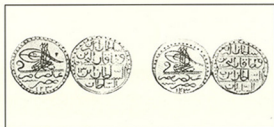
١٨٦٢م - نقود عثمانية متداولة في مصر



عملة ذهبية باسم السلطان عثمان الثالث الذي حكم في الفترة ...
وقد ضربت في مصر عام ١١٨٠ هـ



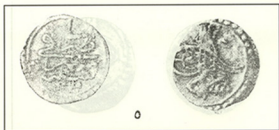
زر محبوب - ذهب باسم السلطان مصطفى الثالث
ضرب في مصر عام ١١٧١ هـ



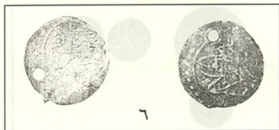
زر محبوب - ذهب - ضرب في مصر عام ١٢٠٣ هـ



بشلك فضة ضرب إسلامبول سنة ١١٧١ هـ



بارة (نصف فضة) ضرب مصر سنة ١١٧١ هـ



أقشا فضة ضرب مصر سنة ١١٧١ هـ



قرش تركي فضة ضرب مصر عام ١٢٠٣هـ



بارة فضة - عثمانية ضرب مصر ١٢٠٣هـ



نقود ذهبية للسلطان محمد بن مراد وإلى يسارها بعض النقود النحاسية



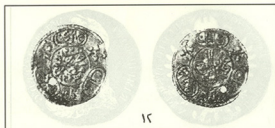
١٠

فندقلي ذهب باسم مصطفى الرابع ضرب القسطنطينية سنة ١٢٢٢ هـ



١١

زر محبوب لمحمود الثاني ضرب مصر سنة ١٢٢٣ هـ



١٢

خيرية ذهب باسم محمود الثاني ضرب مصر سنة ١٢٢٣ هـ



٢٢٢١ ق. ت. - البندقية (الدوكات)



٢٢٢١ ق. ت. - أبو كلب (العملة الأسبانية)



ريال ماري تريزا - المعروف بريال الفرنسية وهو نمساوي وقد كثر تداوله في منطقة الخليج

الهوامش

- (١) المقرئزي ، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، تحقيق د. بدر الدين السباعي - دار الوليد - حمص ط ٥٦ ، ص ٧١ .
- (٢) د. إبراهيم طرخان : مصر في عهد المماليك الجراكسة ص ٢٨٠ ، نقلا عن ابن إياس ، في بدائع الزهور - تحقيق د. محمد مصطفى - ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ، عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ، ج ٥ ص ٨٩ .
- (٣) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء - أحمد بن علي الفلقشندي - ٣ / ٣٦٥ / الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- (٤) الجبري ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ج ٣ ، ص ١٠٥ ، ط دار الجبل - بيروت .
- (٥) دائرة المعارف الإسلامية (تنظييات) وانظر ما كتبه يعقوب سر كريس في مجلة المجمع العلمي العراقي ج ١ ص ٢٦٧ عام ١٩٥٠م في نقد كتاب الكرمل .
- (٦) رسالة مصطفى الذهبي - تحرير الدرهم والمثقال في كتاب الكرمل ص ٨٣ .
- (٧) معظم المعلومات هنا مستقاة من كتاب النقود العربية للكرمل ولكنها موزعة بحسب فهرسته العامة لكل نقد باسمه فيصعب تحديد الصفحات .
- (٨) النقود العربية ماضيها وحاضرها - عبد الرحمن فهمي ، ص ١١٢ ، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة ، ط ٦٤ ، ونظرية النقود - د. حازم البيلوي ، ص ٩٣ .
- (٩) التطور الاقتصادي ، د. محمد عبد العزيز عجمية - د. محمد محروس إسماعيل ص ٣٥٦ ، دار النهضة العربية ، ط ١٩٧١م .
- (١٠) النقود العربية - ماضيها وحاضرها - عبد الرحمن فهمي محمد ص ١٠٤ .
- (١١) التطور الاقتصادي . محمد عبد العزيز عجمية و د. محمد محروس إسماعيل ص ٣٥٦ ، ط ١٩٧١م ، دار النهضة العربية .
- (١٢) النقود العربية ماضيها وحاضرها ، د. عبد الرحمن فهمي ، ص ٩٩ .
- (١٣) الجبري في أحداث ١١٤٨هـ ، ج ١ ، ص ٢٢٠ .
- (١٤) نقود الكرمل ص ١٧٥ .
- (١٥) النقود العربية ماضيها وحاضرها - عبد الرحمن فهمي - ص ٦٨ .
- (١٦) انظر الجزء العشرين من الخطط التوفيقية الجديدة وهو جزء مخصص بكامله للنقود المصرية / ط الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٨٠م .
- (١٧) تاريخ الجبري في أحداث ١٢٠٣هـ . ج ٢ ص ٨١ .
- (١٨) الكرمل النقود العربية - ط دمج ص ١٨٤ .
- (١٩) الكرمل - النقود العربية وعلم التمثيات ط دمج ص ١٧٧ .
- (٢٠) المصدر نفسه ، ص ٩٥ .
- (٢١) نقود الكرمل ص ١٦٧ .
- (٢٢) العقود الدرية لابن عابدين ١ / ٢٨٠ ، دار المعرفة .

(٢٣) نقود الكرمل، ص ٨١.

(٢٤) العقود الدرية تنقيح الحامدية ابن عابدين ١/ ٢٨٠ - دار المعرفة وانظر تعليق الشيخ مصطفى الزرقا على تحقيق رسالة الحسيني / مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي مجلد ٣ عدد ١.

(٢٥) تعقيب يعقوب سر كس على الكرمل في مجلة المجمع العلمي العراقي - مصدر سابق.

(٢٦) النقود العربية وعلم النميات - الكرمل ص ٩٨ و ص ١٦٩ . وتعليق سر كس في طبعة على كتاب الكرمل الجديدة نشر مكتبة الثقافة الدينية عام ١٩٨٧ م.

(٢٧) انظر بحث / ميزانيات الشام في القرن ١٦ م للدكتور خليل ساحلي في كتاب المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام عام ١٩٧٤ م. ي ومطبوعات الجامعة الأردنية - الدار المتحدة للنشر ص ٤٩٩

(٢٨) الجبرتي حوادث ١١٤٨ هـ ١٧٣٥ م ج ١ ص ٢١٨

(٢٩) الكرمل ص ١٦٥

(٣٠) من كلام إسماعيل غالب في (تقويم مسكوكات عثمانية نقلا من استداركات يعقوب سر كس على الكرمل في مجلة المجمع العلمي العراقي وقد نشر استداركه في طبعة جديدة لكتاب النقود العربية وعلم النميات - طبعة مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة عام ١٩٨٧ م، ص ٢٠٧.

(١) يعقوب سر كس في مجلة غرفة تجارة بغداد ٥٦/ ١٩٤٢ م ص ٣٠٥.

(١) النقود المتداولة أيام الجبرتي. موضوع نشر في مجموعة أبحاث ندوة الجبرتي المؤرخ ص ٢٧٣ وانظر تاريخ الجبرتي أحداث عام ١١٨٣ هـ والعقود الدرية تنقيح الفتاوى الحامدية للفتية الحنفي الكبير ابن عابدين ١/ ٢٨٠، ط دار المعرفة

(٢) الجبرتي. ج ١ ص ٢١٨.

(١) الجبرتي، ج ٢ ص ٥٥٨.

(١) العقود الدرية ١/ ٢٨٠. ابن عابدين - ط دار المعرفة.

(١) سجلات محاكم دمشق الشرعية م ١ - قضية ١٨/ ص ١١، ١١ من رمضان ٩٩٠ م / ١٥٥٣ م وانظر العسكر في بلاد الشام في القرنين ١٦ - ١٧ توفان رجاء الحمود، حاشية ص ١٩٩، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت.

(١) نقود السلطان عبد الحميد الأول في المتحف العراقي - مقال الأستاذ غالب الدجيلي في مجلة المسكوكات - العدد الثالث ص ٧٨.

(١) مجلة المقتبس - مجلد ٥ - ص ١١٤

(٢) دولة الشرق الاستبدادية - ييري أندرسون - ترجمة بديع عمر نظمي ص ٣٠ مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت - ١٩٨٩ م

(١) مجلة المقتطف مجلد ٥٣ ج ١ ص ٢٠ - الحاشية.

(٢) المقتبس مجلد ٥ ص ١١٤ - ١١٥

(١) المقتطف مجلد ٥٣ ج ١. ص ١٢٨.

